المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليلات اقتصادية | 30 أيلول/ سبتمبر، 2025

تضييق الخناق على تدفق الكفاءات المتخصصة إلى الولايات المتحدة الأميركية

حلقة جديدة من السياسات الترمبية

حازم رحاحلة ومريم هاني

وحدة الدراسات الاقتصادية

تضييق الخناق على تدفق الكفاءات المتخصصة إلى الولايات المتحدة الأميركية - حلقة جديدة من السياسات الترمبية

سلسلة: تحليلات اقتصادية

وحدة الدراسات الاقتصادية

30 أيلول/ سبتمبر، 2025

حازم رحاحلة

باحث ومدير وحدة الدراسات الاقتصادية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة دارمشتات للتكنولوجيا في ألمانيا (2005). عمل مديرًا عامًّا في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن ونائبًا لرئيس مجلس الإدارة (2018-2022)، ومديرًا للسياسات والدراسات في هيئة المدن الاقتصادية في السعودية، وخبيرًا في وزارة الاقتصاد والتجارة في قطر، ومستشارًا اقتصاديًّا في الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي الأعلى في السعودية، ومستشارًا اقتصاديًّا لوزارة المالية ووزارة العمل في الأردن، وعمل أيضًا مستشارًا في مجال إصلاح أنظمة التأمينات الاجتماعية في البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. له العديد من الدراسات الاقتصادية المتخصصة في مجال التأمينات والحماية الاجتماعية والسياسات العامة.

مريم هاني

مساعد باحث بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصلة على الماجستير في اقتصاديات التنمية من معهد الدوحة للدراسات العليا، وبكالوريوس إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية. اشتغلت في مجال تحليل الأعمال والبيانات، وتركّز في بحوثها على قضايا الأمن الغذائي والتغيير المناخي في المنطقة العربية.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2025

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

خلفية رسوم تأشيرة المهن المتخصصة 4

برنامج تأشيرة المهن المتخصصة بوصفه محركًا للابتكار 5

رسوم تأشيرة المهن المتخصصة جزء من سياسة مناهضة للهجرة 6

التداعيات المحتملة لرسوم تأشيرة المهن المتخصصة 7

رسوم تأشيرة المهن المتخصصة باعتبارها فرصة اقتصادية لدول أخرى 8

تداعيات رسوم تأشيرة المهن المتخصصة على الدول العربية 8

المراجع 10

بعد توقيع الرئيس الأميركي دونالد ترمب قرارًا تنفيذيًا يقضي بفرض رسوم جديدة، تبلغ قيمتها مئة ألف دولار أميركي، على تأشيرة المهن المتخصصة H-1B Visa، في 19 أيلول/ سبتمبر 2025، ودخلت حيز التنفيذ في 21 من الشهر نفسه، انتشر مقطع فيديو لركّاب على متن طائرة متجهة إلى الهند من الولايات المتحدة الأميركية يطالبون بالنزول منها، في خطوة رمزية للاحتجاج على هذا القرار[1]. وتأتي هذه الرسوم في سياق السياسات المتشددة للإدارة الأميركية تجاه الهجرة، وانسجامًا مع مواقف ترمب الذي ينظر إلى المهاجرين باعتبارهم تهديدًا للكفاءات الوطنية وسوق العمل المحلية ومستويات الأجور. وقد أثار تشدد الإدارة الأميركية في تبنّي هذه السياسات قلقًا وتوجسًا لدى الشركات وكبار رجال الأعمال. وتعكس تغريدة إيلون ماسك هذا الاستياء العام، فقد كتب على حسابه في منصة "إكس": "السبب وراء وجودي في أميركا، ومعي العديد من الأشخاص الذين أسسوا سبيس إكس SpaceX وتسلا Tesla ومئات الشركات الأخرى التي جعلت أميركا قوية، هو برنامج H-B1"[2].

بناء عليه، يبرز السؤالان التاليان: كيف أسهمت هجرة الكفاءات في دفع عجلة الابتكار وتعزيز مكانة الاقتصاد الأميركي عالميًا؟ وما التداعيات المحتملة التي قد تخلّفها هذه الرسوم الجديدة على ديناميات السوق الأميركية وقدرتها التنافسية؟

خلفية رسوم تأشيرة المهن المتخصصة

تأشيرة المهن المتخصصة هي تأشيرة عمل لغير المهاجرين، صُممت لتمكين أصحاب العمل الأميركيين من استقدام خبراء ومتخصصين أجانب للعمل في "مهن متخصصة" تتطلب شهادة بكالوريوس على الأقل أو ما يعادلها من خبرة عملية. ويعود أصلها إلى قانون الهجرة والجنسية لعام 1952، لكنّ إطارها الحديث وملامحها التفصيلية وُضعت بموجب قانون الهجرة لعام 1990، الذي أعاد صياغة البرنامج ليواكب احتياجات سوق العمل الأميركية[3].

أصبحت هذه التأشيرة على مرّ العقود ركيزة أساسية في العديد من القطاعات الحيوية، خاصة في مجاليَ التكنولوجيا والبحث العلمي؛ إذ اعتمدت الشركات الأميركية الكبرى على استقطاب الكفاءات الماهرة من الخارج، ولا سيما من الهند والصين. ففي عام 2024، حصل مواطنو الهند على 71 في المئة من إجمالي التأشيرات الممنوحة، في حين جاء الصينيون في المرتبة الثانية بنسبة 11.7 في المئة. ويأتي بعدهما في قائمة الدول العشر الأكثر استفادة من هذه التأشيرة: الفلبين وكندا وكوريا الجنوبية والمكسيك وتايوان وباكستان والبرازيل ونيجيريا[4].

أما الشركات التي تستفيد من هذه التأشيرة فهي موزّعة على قطاعات مختلفة، تشمل الزراعة والتعليم والصحة والخدمات، غير أنّ قطاع التكنولوجيا يبقى الأكثر اعتمادًا عليها. ويكفي للدلالة على ذلك أنّه حتى نهاية الربع الثالث من عام 2025، حصلت شركة أمازون Amazon على 10044 تأشيرة، تلتها الشركة الهندية تاتا للخدمات الاستشارية Tata Consultancy Services, TCS (5505 تأشيرات)، ثم ميكروسوفت Microsoft (5189 تأشيرة)، وميتا Meta (5123 تأشيرة)[5].

---

1 Mateusz Maszczynski, "Chaos on Emirates Flight at SFO as Trump's $100,000 H-1B Visa Fee Sparks Panic Among Indian Passengers," *Paddle Your Own Kanoo*, 21/9/2025, accessed on 29/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPi7

2 Elon Musk, "The Reason I'm in America...," X, 29/9/2025, accessed on 29/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BP47

3 Jill H. Wilson, "The H-1B Visa for Specialty Occupation Workers," *CRS In Focus IF12912*, 18/2/2025, accessed on 29/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPba

4 U.S. Citizenship and Immigration Services, *Characteristics of H-1B Specialty Occupation Workers: FY 2024 Annual Report to Congress*, 29/4/2025, accessed on 29/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BOXQ

5 U.S. Citizenship and Immigration Services, "H-1B Employer Data Hub," accessed on 28/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPdK

لم تأتِ الرسوم المرتبطة بتأشيرة المهن المتخصصة على نحو مفاجئ، بل تطورت تدريجيًا عبر العقود الماضية. ففي تسعينيات القرن العشرين، كانت رسوم التقديم الأساسية منخفضة نسبيًا، ولم تتجاوز حينها 200 دولار أميركي. وفي عام 1998، أضاف قانون التنافسية الأميركية وتحسين القوى العاملة رسومًا جديدة مخصّصة لتمويل برامج تدريب العمال الأميركيين وتأهيلهم[6]. وفي عام 2004، أقرّ الكونغرس رسومًا إضافية تهدف إلى منع الاحتيال وكشفه ضمن الطلبات. ثم أعقب ذلك في عام 2010 فرض رسوم إضافية على الشركات التي تعتمد إلى حد بعيد على العمالة الأجنبية الحاصلة على تأشيرات H-1B أو L-1، وذلك في محاولة للحد من الاعتماد على العمالة المستوردة بدلًا من العمالة المحلية[7]. وبحلول العقد الثالث من القرن الحالي، كانت الرسوم الحكومية المفروضة على معظم أصحاب العمل تراوح بين 1700 و6500 دولار أميركي لكل عريضة Petition، من دون احتساب أتعاب المحامين أو تكاليف الاستشارات القانونية. وثمة رسوم أعلى في خيار خدمة المعالجة المتميزة Premium Processing لقاء تسريع البتّ في الطلبات[8].

تمثّل الرسوم الجديدة التي فُرضت عام 2025 تحولًا صادمًا وغير مسبوق في قيمتها؛ إذ تجاوزت كثيرًا كل الزيادات السابقة، لتضع عبئًا ماليًا هائلًا على الشركات، وتفتح الباب أمام تداعيات محتملة على قدرة الاقتصاد الأميركي على استقطاب الكفاءات العالمية، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا والبحث العلمي التي تعتمد تاريخيًا على هذه الفئة من العمالة الماهرة.

برنامج تأشيرة المهن المتخصصة بوصفه محركًا للابتكار

يُعد برنامج H-1B لتأشيرة المهن المتخصصة أحد المحرّكات الأساسية لعجلة الابتكار في الولايات المتحدة؛ إذ يوفّر للشركات الأميركية نافذة لاستقطاب الكفاءات والخبرات النادرة من مختلف أنحاء العالم. وقد أسهم في جذب نخبة من المواهب المتخصصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM إلى مراكز التطوير الصناعي والإنتاج في الولايات المتحدة؛ ما كان له أثر مباشر في براءات اختراع جديدة، وزيادة الإنتاجية، وإطلاق شركات ناشئة ساعدت في تعزيز التنافسية الأميركية عالميًا. وتشير البيانات إلى أن الأدوار المرتبطة بمجال التكنولوجيا وحدها شكّلت ما يقارب ثلثي المستفيدين المعتمَدين من هذا البرنامج خلال السنة المالية 2024، وهو ما يؤكد أنه يغذي على نحو مباشر شركات التكنولوجيا والبحث والتطوير، ويُعد رافعة استراتيجية للاقتصاد الأميركي في مواجهة التحديات المتسارعة للاقتصاد الرقمي والاقتصاد المعرفي[9].

وتُظهر الدراسات والتجارب الميدانية عبر عقود عديدة أن زيادة عدد التأشيرات الممنوحة ضمن هذا البرنامج تقترن بتسارع ملحوظ في وتيرة الابتكار؛ فقد تبيّن أن ارتفاع معدلات الهجرة من أصحاب المهارات العالية يسهم في رفع معدل براءات الاختراع للفرد الواحد بنسبة تبلغ 9 - 18 في المئة، ويفسّر في الوقت ذاته سبب تسجيل المهاجرين براءات اختراع بمعدل يقارب ضعف المعدل الخاص بالمواطنين الأصليين. وعلى المنوال نفسه، يؤدي التوسع في أعداد العاملين الأجانب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات إلى تعزيز الإنتاجية، وزيادة الأجور المحلية، وخلق بيئة ديناميكية في مختلف المدن الأميركية؛ ما يجعل الأثر الإيجابي للهجرة الماهرة يتجاوز حدود الابتكار ليشمل البنية الاقتصادية والاجتماعية إجمالًا[10].

---

6 Immigration and Naturalization Service, *Petitioning Requirements for the H-1B Nonimmigrant Classification Under Public Law 105-277, 63 FR 65657*, 30/11/1998, accessed on 29/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BOYS

7 U.S. Citizenship and Immigration Services, *USCIS Implements H-1B and L-1 Fee Increase According to P.L. 111-230*, accessed on 29/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPe5

8 U.S. Citizenship and Immigration Services, "Filing Fees," accessed on 29/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPKW

9 Ibid.

10 Jennifer Hunt & Marjolaine Gauthier-Loiselle, "How Much Does Immigration Boost Innovation?" *American Economic Journal: Macroeconomics*, vol. 2, no. 2 (April 2010), pp. 31-56, accessed on 28/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BOV9

وتؤكد الدراسات المرتبطة بتأشيرة المهن المتخصصة هذه الآلية جليًا؛ إذ يُحفّز ارتفاع معدلات قبول الطلبات ما يُعرف بـ "الابتكار العرقي"، من خلال توسيع نطاق إنتاج براءات الاختراع الأميركية في المجالات التي يبرع فيها المهندسون والعلماء القادمون من دول مثل الهند والصين. والأهم من ذلك أن القيود المفروضة على منح هذه التأشيرة لا تعني الاعتماد على الكفاءات المحلية بدلًا من العمالة الأجنبية فحسب، بل تدفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى إعادة توجيه استثماراتها وموظفيها نحو فروعها الخارجية أيضًا. ونتيجة لذلك، يتحول جزء متزايد من أنشطة البحث والتطوير إلى خارج الولايات المتحدة؛ ما يؤدي إلى إضعاف موقعها الريادي في منظومة الابتكار العالمي ويحدّ من قدرتها على الحفاظ على تفوقها التكنولوجي والاستراتيجي[11].

رسوم تأشيرة المهن المتخصصة جزء من سياسة مناهضة للهجرة

تتسق رسوم تقديم تأشيرة المهن المتخصصة الجديدة، من حيث الجوهر والأسلوب، مع سياسات ترمب المناهضة للهجرة، والداعية إلى "توظيف الأميركيين أولًا". فقد دأب على السعي لرفع تكلفة استقدام العمالة الأجنبية وتضييق نطاق البرنامج ليقتصر على الوظائف الأعلى أجرًا فحسب. وخلال ولايته الأولى، برز هذا التوجه بوضوح في ارتفاع نسبة رفض التأشيرات؛ إذ وصلت في عام 2020 إلى نحو 15 في المئة، وهي نسبة مرتفعة مقارنةً بفترة حكم باراك أوباما التي لم تتجاوز خلالها النسبة 5 في المئة، وبفترة جو بايدن التي انخفضت فيها النسبة مجددًا إلى نحو 2 في المئة في عام 2022[12]. ويُعزى هذا الارتفاع إلى إعادة صياغة السياسات الداخلية، التي جعلت الموافقات أكثر صعوبة وتعقيدًا؛ إذ إنه طُلب من الضباط التدقيق في الملفات بدرجة أكبر، والتخلي عن سياسة الاستئناس بالموافقات السابقة، وحتى اعتبار العديد من الوظائف في القطاع التكنولوجي غير مؤهلة لتكون مهنًا متخصصة[13].

وجاءت مذكرة عام 2018 لتفرض متطلبات معقّدة على التعيينات الخارجية؛ ما أدى إلى تراجع في عدد الموافقات وزيادة في حالات الرفض[14]، وقد نُفذت معظم هذه التغييرات بموجب الأمر التنفيذي لعام 2017 "اشترِ أميركيًا ووظّف أميركيًا"[15]، وعلى نحو رئيس عبر مذكرات إدارية بدلًا من تشريعات صادرة عن الكونغرس، لكنها أحدثت أثرًا ملموسًا تمثّل في تضاعف طلبات الأدلة وزيادة نسب الرفض. ومع اقتراب نهاية ولاية ترمب الأولى، سعت الوكالات لترسيخ هذه القيود من خلال قواعد جديدة، مثل رفع الأجور المطلوبة، وتضييق تعريف "المهنة المتخصصة"، ووضع تصنيف قائم على مستوى الرواتب بدلًا من نظام اليانصيب التقليدي، على الرغم من أن معظم هذه الإجراءات أبطلتها المحاكم لاحقًا.

كان نهج ترمب العام يتمثل في استخدام الأدوات الإدارية للحد من استخدام تأشيرة المهن المتخصصة. ومن هذا المنطلق، قد تبدو الرسوم الجديدة غير مسبوقة قيمةً وشكلًا، لكنها في جوهرها ليست سوى امتداد لرؤية قديمة؛ فهي أداة أكثر وضوحًا وصراحة لتجسيد السياسات التي أرساها ترمب.

---

11 Britta Glennon, "How do Restrictions on High-Skilled Immigration Affect Offshoring? Evidence from the H-1B Program," *Working Paper*, no. 27538, National Bureau of Economic Research, NBER (July 2020), accessed on 28/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPm0

12 "What We Know About the U.S. H-1B Visa Program," *Pew Research*, 4/3/2025, accessed on 29/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BP6Q

13 "Buy American and Hire American," *Executive Order 13788*, Federal Register, 18/4/2017, accessed on 29/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPN3

14 U.S. Citizenship and Immigration Services, "Contracts and Itineraries Requirements for H-1B Petitions Involving Third-Party Worksites," *Policy Memorandum PM-602-0157*, 22/2/2018, accessed on 29/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BP9U

15 "Buy American and Hire American."

سياسيًا، تروّج الإدارة الأميركية لهذه الخطوة باعتبارها سياسة تهدف إلى حماية الموظفين الأميركيين ومنع "إغراق" سوق العمل بالعمالة الأجنبية، فضلًا عن الحفاظ على مستويات الأجور[16]. غير أنّه عمليًا، تتصاعد الأصوات المنتقدة لهذه الإجراءات، واصفة إياها بأنها غير مُجدية اقتصاديًا وقد تُلحق ضررًا واسعًا بمختلف القطاعات، وفي مقدمتها قطاعا التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات اللذان يعتمدان بدرجة كبيرة على الكفاءات الأجنبية[17].

ويشير محللون قانونيون إلى أنّ هذه الرسوم قد تواجه طعونًا قضائية محتملة، لكونها قد تُفسَّر على أنها قيود مُبالَغ فيها تتعارض مع القوانين والإجراءات التنظيمية المرعية[18]؛ ما يفتح الباب أمام معارك قانونية قد تُضعف فاعلية هذه السياسة على المدى الطويل.

التداعيات المحتملة لرسوم تأشيرة المهن المتخصصة

من المرجّح أن تؤدي الزيادة الكبيرة في رسوم تأشيرة المهن المتخصصة إلى إلقاء أعباء ثقيلة على أصحاب العمل الأميركيين، وخاصة العاملين في قطاع التكنولوجيا والقطاعات الأخرى التي تعتمد إلى حد بعيد على العمالة الأجنبية عالية المهارة. فالشركات الكبرى التي دأبت على استخدام هذه التأشيرات، مثل ميكروسوفت وأمازون وتاتا للخدمات الاستشارية وآبل Apple، قد تجد صعوبة في التكيّف مع الارتفاع المفاجئ في التكاليف؛ ما قد يدفعها إلى تقليل التوظيف من الخارج أو نقل أجزاء من عملياتها إلى دول أخرى حيث تتوافر العمالة بتكلفة أقل وأكثر مرونة.

أما بالنسبة إلى الموظفين، وخاصة الأجانب الساعين للحصول على هذه التأشيرة، فمن المتوقع أن تفضي هذه الرسوم إلى تشديد معايير الاختيار وتقليص فرص العمل، لا سيما أمام العاملين في المراحل الأولى أو المتوسطة من مسيرتهم المهنية، حيث تُعتبر وظائفهم أقل ندرة ولا تبرّر التكلفة العالية. ونتيجة لذلك، قد يقتصر دعم الشركات على شغل المناصب العليا ذات الرواتب المرتفعة لتبرير الرسوم الباهظة، في حين يضطر الآخرون إلى الدخول في منافسة حادة على عدد محدود من الفرص.

تجعل هذه السياسة، على المستوى الأوسع، الوصول إلى العمالة الماهرة أكثر صعوبة؛ ما قد ينعكس سلبيًا على وتيرة الابتكار ويؤدي إلى تأخير المشاريع في القطاعات التي تفتقر إلى كفاءات محلية كافية. وقد تختار بعض الشركات الرد عبر رفع أجور العمالة المحلية لجعل الوظائف أكثر جاذبية، أو الاستثمار في تدريب الكفاءات الأميركية. في حين قد تلجأ شركات أخرى إلى أتمتة المهمات التي كانت تعتمد فيها على العمالة الأجنبية، أو إلى التعهيد الخارجي وإعادة هيكلة القوى العاملة لتجنّب الأعباء الجديدة.

وقد تكون التأثيرات متعددة الأبعاد فيما يتعلق بالمستثمرين والقطاع المالي؛ إذ من المتوقع أن تسفر هذه الرسوم عن ارتفاع تكاليف التشغيل لشركات التكنولوجيا، بما يضغط على هوامش الربح ويبطئ وتيرة النمو، خصوصًا لدى الشركات الناشئة والمتوسطة التي لا تملك القدرة المالية على تحمّل مثل هذه التكاليف. وقد ينعكس ذلك على قيمة الشركات في الأسواق المالية، وعلى خطط التوظيف والتوسع داخل الولايات المتحدة. وربما يدفع الأمر الشركات إلى إعادة النظر في أماكن إقامة عمليات البحث والتطوير والهندسة، مفضّلةً البلدان التي تتميز بتكاليف تنظيمية أقل وأنظمة هجرة أكثر مرونة؛ ما قد يقوّض على المدى البعيد موقع الولايات المتحدة باعتبارها مركزًا عالميًا للابتكار.

---

16 "Restriction on Entry of Certain Nonimmigrant Workers," *The White House*, 19/9/2025, accessed on 29/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPFy

17 Glennon.

18 "Can Trump's $100,000 Fee for H-1B Visas Withstand Legal Challenges?" *Reuters*, 23/9/2025, accessed on 29/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BOYn

ولا تقتصر التداعيات المحتملة للرسوم الجديدة على الجوانب الاقتصادية الداخلية فحسب، بل تمتد أيضًا إلى الأبعاد الدبلوماسية والجيوسياسية والدولية. فقد أعربت الهند، بوصفها أكبر مستفيد من هذه التأشيرات، عن قلقها من الاضطرابات التي قد تلحق بالأسر والمشاريع الجارية وخطط التعليم والتطوير المهني لمواطنيها[19]. وربما تتحول مثل هذه المخاوف إلى ملف شائك في العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة أن الكفاءات الهندية تمثّل ركنًا أساسيًا للعديد من الشركات الأميركية في قطاع التكنولوجيا.

بناءً عليه، قد تفقد الولايات المتحدة تدريجيًا جاذبيتها بوصفها وجهة أولى للمواهب العالمية، لا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، إذا استمرت تكلفة الحصول على التأشيرة وما يرافقها من حالة عدم اليقين في الارتفاع إلى مستويات باهظة التكلفة. وقد يدفع مثل هذا التحول الكفاءات إلى البحث عن بدائل أكثر استقرارًا وجاذبية، مثل كندا أو دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يترتب عليه تحوّل في موازين المنافسة العالمية على العقول المبدعة، ويقوّض على المدى الطويل مكانة الولايات المتحدة بوصفها مركزًا عالميًا للابتكار وريادة الأعمال.

رسوم تأشيرة المهن المتخصصة باعتبارها فرصة اقتصادية لدول أخرى

صُنّفت الولايات المتحدة في عام 2023 ضمن قائمة أكثر عشر دول جذبًا للكفاءات عالية المهارة[20]. لكنّ السياسات المرتبطة بالتأشيرات وإجراءات القبول تؤثّر على نحو مباشر في هذا الموقع؛ إذ إن العراقيل الجديدة التي تفرضها الإدارة الأميركية ستقوّض جاذبية السوق الأميركية، خصوصًا أمام أصحاب الكفاءات والخبرات الاستثنائية.

في المقابل، تبدو دول مثل كندا وبريطانيا والصين وكوريا الجنوبية أكثر وعيًا بأهمية استقطاب المواهب الأجنبية في دعم الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي، وتسعى لاستثمار هذا التحول باعتباره فرصة استراتيجية لجذب العقول المبدعة إلى أسواق عملها. ففي بريطانيا، أعلن رئيس الوزراء أن هناك نقاشات جارية بشأن إلغاء رسوم التأشيرات للكفاءات الأجنبية، في خطوة تهدف إلى إزالة العوائق أمام استقطاب الخبرات العالمية. أما الصين، فقد كشفت عن إطلاق برنامج K-Visa ابتداءً من تشرين الأول/ أكتوبر 2025، والذي صُمم خصوصًا لاستقبال نخبة الكفاءات من مختلف أنحاء العالم. وفي كوريا الجنوبية، طلبت الحكومة من الوزراء استثمار القرار الأميركي الأخير ليكون فرصة لجذب العلماء والمهندسين من الخارج، بما يعزز موقع البلاد في المنافسة العالمية على استقطاب العقول[21].

تداعيات رسوم تأشيرة المهن المتخصصة على الدول العربية

تبدو رسوم التأشيرة الجديدة، على المدى القصير، باهظة جدًا بالنسبة إلى مواطني الهند والصين، لكنها تفتح في المقابل نافذة جديدة أمام الاقتصادات العربية، ولا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، للتنافس بقوة على استقطاب الكفاءات نفسها؛ إذ لا تمثل الدول العربية سوى شريحة ضئيلة من حاملي تأشيرة المهن المتخصصة، فعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي الموافقات في السنة المالية 2024 نحو 460

19 Mariamne Everett, "India Says Trump's H-1B Visa Fee Hike could 'Disrupt Families'," *Al Jazeera*, 20/9/2025, accessed on 28/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPyo

20 Organisation for Economic Co-operation and Development, OECD, "What is the Best Country for Global Talents in the OECD?" *Migration Policy Debates* (March 2023), accessed on 29/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPKn

21 Alex Kozul-Wright, "Trump's H-1B Visa Fee Hike: Which Countries Could Benefit?" *Al Jazeera*, 23/9/2025, accessed on 28/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPoj

موافقة للإمارات العربية المتحدة، و448 للأردن، و322 لمصر، و374 للمملكة العربية السعودية[22]، وهي أرقام ضئيلة مقارنة بحصص دول أخرى؛ ما يعني أن الأثر المباشر لهذه الرسوم فيها محدود. غير أن تشديد الولايات المتحدة على شروط الهجرة عالية المهارة يدفع الشركات المتعددة الجنسيات عادةً إلى توسيع عملياتها الخارجية، من خلال زيادة توظيف الشركات التابعة في الأسواق الغنية بالمواهب أو القريبة من مراكزها الرئيسة، وهي فرصة يمكن أن تغتنمها دول الخليج عبر مراكز عمل مستهدفة، وفرق عمل عن بُعد، ومراكز خدمة تتماشى زمنيًا مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وتملك دول الخليج مقومات جذب قوية، سواء للعمالة الماهرة أو لمؤسسات البحث والتطوير. فقد طورت خلال السنوات الأخيرة برامج تأشيرات مرنة وطويلة الأجل، مثل التأشيرة الذهبية والتأشيرة الخضراء في الإمارات[23]، والإقامة المميزة في السعودية[24]. وأطلقت أيضًا برامج داعمة للشركات الناشئة ومحفزة للاستثمار الأجنبي، مثل برنامج الجيل القادم للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات[25]، وبرنامج المقر الإقليمي في السعودية[26]. وعلى صعيد البنية التحتية، تحتضن المنطقة استثمارات ضخمة في البنية السحابية، مثل منطقة غوغل كلاود Google Cloud الجديدة واستثمارات خدمات أمازون ويب Amazon Web Services بمليارات الدولارات في السعودية، فضلًا عن مناطق Microsoft Azure في الإمارات وقطر[27].

وتتسارع أيضًا محركات النمو غير النفطي؛ إذ تستهدف الإمارات مضاعفة حصة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2031[28]، ففي عام 2024 كانت قيمة سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السعودية نحو 180 مليار ريال سعودي (48 مليار دولار) بمعدل نمو سنوي مركّب بلغ 7.5 في المئة على مدى خمس سنوات. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى نمو غير نفطي أقوى في دول المنطقة خلال الفترة 2025–2026؛ ما يعزز الطلب الفعلي على المهندسين وعلماء البيانات والباحثين[29].

عمومًا، يمكن اعتبار الرسوم الجديدة في الولايات المتحدة بمنزلة صدمة إيجابية محفزة لجهود الاستقطاب والاستثمار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فما تتسم به البيئة العامة في المنطقة من مستوى معيشة مرتفع، وضريبة دخل شخصي منخفضة أو معدومة، وتسهيلات واسعة للكفاءات، يجعلها بيئة جاذبة لرأس المال البشري والمالي معًا، ويمنحها فرصة استراتيجية لتعزيز موقعها بوصفها مركزًا إقليميًا وعالميًا للابتكار والاقتصاد المعرفي.

---

22 U.S. Citizenship and Immigration Services.

23 UAE Government, "Golden Visa," accessed on 29/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BOVf

24 مركز الإقامة المميزة، شوهد في 2025/9/30، في: https://acr.ps/1L9BOWO

25 UAE Government, "Digital Economy Strategy," 5/9/2023, accessed on 29/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BP5L

26 "Saudi Arabia's Strategy Attracts Around 600 Regional Headquarters of Multinational Corporations," *Saudi Press Agency*, accessed on 29/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPas

27 "Microsoft Opens First Global Datacenter Region in Qatar, Bringing New Opportunities for a Cloud-First Economy," *Microsoft*, 31/8/2022, accessed on 29/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPBD

28 UAE Government, "Digital Economy Strategy," accessed on 28/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPBi

29 "CST: Size of Communications, Technology Market Reaches SAR 180 Billion in 2024," *Saudi Press Agency*, 12/5/2025, accessed on 28/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPvq

المراجع

Glennon, Britta. "How Do Restrictions on High-Skilled Immigration Affect Offshoring? Evidence from the H-1B Program." *Working Paper No. 27538* National Bureau of Economic Research, NBER (July 2020). at: https://acr.ps/1L9BPJg

Hunt, Jennifer & Marjolaine Gauthier-Loiselle. "How Much Does Immigration Boost Innovation?" *American Economic Journal: Macroeconomics*. vol. 2, no. 2 (April 2010). at: https://acr.ps/1L9BOV9

Immigration and Naturalization Service. *Petitioning Requirements for the H-1B Nonimmigrant Classification Under Public Law 105 - 277. 63 FR 65657*. 301998/11/. at: https://acr.ps/1L9BOYS

Organisation for Economic Co-operation and Development, OECD. "What is the Best Country for Global Talents in the OECD?" *Migration Policy Debates*. (March 2023). at: https://acr.ps/1L9BPKn

U.S. Citizenship and Immigration Services. "Contracts and Itineraries Requirements for H-1B Petitions Involving Third-Party Worksites." *Policy Memorandum PM-602-0157*. 222018/2/. at: https://acr.ps/1L9BP9U

_____. *Characteristics of H-1B Specialty Occupation Workers: FY 2024 Annual Report to Congress*. 292025/4/. at: https://acr.ps/1L9BOXQ

_____. *USCIS Implements H-1B and L-1 Fee Increase According to P.L. 111 - 230*. at: https://acr.ps/1L9BPe5

Wilson, Jill H. "The H-1B Visa for Specialty Occupation Workers." *CRS In Focus IF12912*. 182025/2/. at: https://acr.ps/1L9BPba